

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في مالي

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢). ويوفر معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في مالي تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ويبرز الأمين العام في تقريره الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ترتكبها أطراف النزاع، بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، وتنظيم أنصار الدين، وبدرجة أقل قوات الأمن والدفاع المالية والميليشيات الموالية للحكومة، لا سيما العنف الجنسي، والقتل والتشويه، والتجنيد والاستخدام، والهجمات على المدارس والمستشفيات. واحتجز أيضا أطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. وكانت المناطق الأكثر تضررا غاو وكيدال وتمبكتو.

ويشير الأمين العام إلى أن انتهاء النزاع وعملية تحقيق الاستقرار التدريجي في شمال مالي أسهما في حدوث انخفاض في عدد الانتهاكات الجسيمة المسجلة. ويشير أيضا إلى أن الاحتياجات المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من الانتهاكات الجسيمة الستة لم تعد في أعلى مستوى لها مثلما كان الحال في بداية الأزمة وطوال عام ٢٠١٢ وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٣. غير أنه على الرغم من التحسن العام للحالة السياسية والأمنية، لا يزال الأطفال في حالة ضعف وهم يتعرضون لخطر الانتهاكات، لا سيما في الشمال.

ولا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها،

ولا تزال المعلومات المتاحة قبل وبعد إنشاء آلية الرصد والإبلاغ محدودة.



أولا - مقدمة

١ - يوفر هذا التقرير المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢) معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في مالي تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢ - وهذا هو التقرير الأول المخصص لبلد بعينه عن حالة الأطفال والتزاع المسلح في مالي بعد إدراج تنظيم أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في المرفق الأول لتقرير السنوي عن الأطفال والتزاع المسلح في عام ٢٠١٣ (S/2013/245) بسبب قيامها بتجنيد واستخدام الأطفال وكذلك بسبب الاغتصاب والعنف الجنسي. وفي وقت لاحق، أنشئت آلية الرصد والإبلاغ في مالي برئاسة مشتركة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعقد الاجتماع الأول لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣ - ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق إلا من عدد محدود جدا من حالات الانتهاكات الجسيمة، بسبب القدرة المحدودة لقسم حماية الطفل التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، إضافة إلى القيود الشديدة المفروضة على الوصول إلى شمال مالي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالتزامن مع الهجوم الذي شنته حركة الطوارق الانفصالية واحتلال ثلاث جماعات إسلامية مسلحة مناطق كيدال وغاو وتمبكتو الشمالية بشكل متعاقب، ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال بصورة منهجية في شمال مالي، لا سيما طوال عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣.

٤ - غير أن التطورات العسكرية والسياسية الإيجابية التي وقعت طوال عام ٢٠١٣ أسهمت في حدوث انخفاض كبير في الانتهاكات المبلغ عنها. وبالرغم من هذا التقدم، ظلت الحالة الأمنية صعبة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو، وهو ما عرض الأطفال لخطر التجنيد والقتل والتشويه والعنف الجنسي.

٥ - وتستقي المعلومات المقدمة في هذا التقرير من عدد من المصادر، منها تقارير السابقة إلى مجلس الأمن، وكذلك من البيانات التي جمعتها المجموعات الإنسانية.

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

٦ - في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، شنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بدعم من جماعات إسلامية مسلحة، منها تنظيم أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، سلسلة من الهجمات ضد قوات الحكومة في شمال البلد. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، سرعان ما تحول تمرد قام به جنود ساحطون تابعون للحكومة إلى انقلاب عسكري بقيادة النقيب آنذاك أمادو هايا سانوغو الذي استولى على السلطة وعلق العمل بالدستور.

٧ - وعجل الانقلاب باهتار الدولة في الشمال، وزاد من إضعاف قدرة قوات الدفاع والأمن المالية، حيث أسفر عن حدوث عدد كبير من حالات الفرار من الخدمة وأتاح للحركة الوطنية لتحرير أزواد اكتساح قوات الحكومة في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو وإعلان دولة مستقلة باسم "دولة أزواد" من جانب واحد في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي اليوم نفسه، وقع المجلس العسكري الحاكم والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفاقاً إطارياً تضمن تعيين السيد ديونكوندا تراوري، رئيس الجمعية الوطنية آنذاك، رئيساً مؤقتاً.

٨ - وفي الوقت نفسه، أُفيد أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد وتنظيم أنصار الدين شكلا حلفاً في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٢ أعلنوا بموجبه تشكيل جمهورية أزواد الإسلامية، بتأييد من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وبدأت الجماعات الإسلامية فرض الشريعة الإسلامية وظهرت التوترات بعد ذلك بوقت قصير مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وأحكمت الجماعات الإسلامية المسلحة قبضتها في الشمال، حيث قامت بارتكاب تجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وتدمير المواقع الدينية والتاريخية والثقافية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استولى تنظيم أنصار الدين على مدينة دوينترا وعبر إلى وسط مالي.

٩ - وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كان تنظيم أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا قد أخرجوا الحركة الوطنية لتحرير أزواد من مدن غاو وتمبكتو وكيدال الرئيسية. فأصبح عندئذ شمال مالي تحت سيطرة مجموعة من الجماعات المسلحة والكيانات الإرهابية وكيانات مرتبطة بها، يقدر أنها تتألف من ٣٠٠٠ عنصر، منهم أطفال، مجهزين تجهيزاً جيداً بأسلحة ثقيلة يقال بأنهم حصلوا عليها من ليبيا وأسلحة استولوا عليها من قوات الأمن والدفاع المالية. وفي ذلك الوقت، كانت مدن دوينترا وغاو وميناكا تقع تحت سيطرة حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، التي تتألف عموماً من مقاتلين أجانب، في حين أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كان يحتل تمبكتو وتيساليت وكان تنظيم

أنصار الدين لا يزال مسيطرا على كيدال. وأنشئت شرطة إسلامية في غاو وداير وغوندا ودوينترا، في حين تعاضدت جهود كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتنظيم أنصار الدين للحفاظ على السيطرة على المناطق المحتلة.

١٠ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، تدهورت الحالة الإنسانية في البلد إلى درجة خطيرة، مع حدوث نزوح كبير شمل مئات الآلاف من المشردين داخليا (٤٠٠ ٠٠٠ شخص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) واللاجئين الذين فروا عموما إلى بلدان موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو المجاورة. وبينما أُبلغ عن حدوث تجاوزات خطيرة منذ بداية الأزمة، ازداد نمط الانتهاكات الجسيمة ومدى انتشارها وطبيعتها سوءا إلى حد بعيد مع تعزيز الجماعات المسلحة الإسلامية احتلالها للمناطق الواقعة في الشمال.

١١ - وفرضت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم أنصار الدين تفسيرا صارما للشريعة الإسلامية، حيث قمعت الحريات الأساسية وفرضت عقوبات بدنية بلغت درجة المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونفذت في بعض الحالات عمليات إعدام بإجراءات موجزة.

١٢ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أذن مجلس الأمن بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية عندما اتخذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي كلف فيه المجلس بعثة الدعم الدولية بالقيام بجملة أمور منها تقديم الدعم إلى السلطات المالية في سعيها لاستعادة المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية والمتطرفة والمسلحة في شمال إقليمها والحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.

١٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أقرت الجمعية الوطنية خريطة طريق للمرحلة الانتقالية تضمنت دعوة إلى استعادة السلامة الإقليمية للبلد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. غير أن عناصر من تنظيم أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تقدمت في نفس الشهر نحو الجنوب، حيث استولت على مدينة كونا التي تقع في وسط مالي ودفعت السلطات الانتقالية المالية إلى طلب التدخل الفرنسي. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، بدأت فرنسا عملية سيرفال وجرى التعجيل بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وأخرجت القوات الفرنسية والأفريقية الجماعات المسلحة من المراكز السكانية الرئيسية، مما يسر عودة القوات المسلحة المالية.

١٤ - إلا أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد أحكمت سيطرتها الفعلية على منطقة كيدال وأعلنت معارضتها إعادة نشر القوات المسلحة في كيدال. وانسحبت الجماعات المسلحة الأخرى نحو الشمال إلى جبال أدرار إيفوغاس بينما كانت القوات الفرنسية تطاردها. واندجحت جماعات أخرى في صفوف المجتمعات المحلية. وتقوم هذه الجماعات منذ ذلك الحين بشن هجمات مضادة وتلجأ إلى تكتيكات الحرب غير المتناظرة، بما في ذلك استخدام التفجيرات الانتحارية.

١٥ - وفي حين أقر مجلس الأمن، في قراره ٢١٠٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، انتهت عمليات فرنسية كبرى في الشمال بحلول أيار/مايو ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، استمرت المفاوضات مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد في واغادوغو، برعاية وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس بوركينافاسو بليز كومباوري، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة. وتم التوصل إلى اتفاق أولي لوقف إطلاق النار، وترتيبات للتجميع ونزع السلاح، وتدابير لبناء الثقة، وعملية حوارية للمتابعة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في واغادوغو. ومهد الاتفاق الطريق أمام العودة التدريجية لقوات الأمن المالية وموظفي الخدمة المدنية الماليين إلى كيدال وغاو وتمبكتو، وهو الأمر الذي مكن من تنظيم الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تموز/يوليه في جميع أنحاء البلد.

١٦ - وبعد جولتين من الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣، انتُخب إبراهيم بو بكر كيتا رئيساً بأكثر من ٧٠ في المائة من الأصوات. وبعد ذلك بوقت قصير، شكّلت حكومة من ٣٤ عضواً بقيادة رئيس الوزراء عمر تاتام لي. وكانت الانتخابات التشريعية، التي أجريت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بمثابة خطوة رئيسية ثانية في مسار استعادة النظام الدستوري.

١٧ - وخلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣، لم تحرز الأطراف إلا تقدماً محدوداً فيما يتعلق بمواصلة المناقشات ضمن الإطار الذي وُضع بموجب الاتفاق الأولي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن قد جرى التوصل إلى اتفاق شامل بشأن تنفيذ برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، أنشئت ثلاثة مواقع تجميع تجريبية في كيدال للجهتين اللتين وقعنا الاتفاق الأولي، وهما الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، تجمع فيها ما يقارب ٨٠٠ مقاتل. وفي الوقت نفسه، واصلت الجماعات المسلحة الإرهابية قتال القوات المالية والدولية، حيث أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عن إطلاق عدد من الصواريخ في منطقة غاو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

وأعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن تفجير جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة في نقطة تفتيش تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في تيساليت.

ألف - الحركة الوطنية لتحرير أزواد

١٨ - أنشئت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بهدف إقامة دولة مستقلة للأزواد الذين يدعون تعرضهم للظلم نتيجة حركات تمرد الطوارق السابقة والتنديد بعدم احترام السلطات المالية لاتفاق الجزائر الموقع عام ٢٠٠٦. وأكثرية المنتسبين إلى الحركة هم من الطوارق، ويُقال إنه بعد سقوط نظام القذافي انضمت إلى الحركة عناصر عادت من ليبيا، حيث كانت قد أُدمجت في صفوف الجيش الليبي بعد إنهاء تمرد الطوارق في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

١٩ - ومنذ بداية الهجوم على القوات المسلحة المالية في أوائل عام ٢٠١٢، كانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هي المسؤولة عن انتشار أعمال سلب منشآت الدولة، وشن هجمات تستهدف الجنوبيين، وارتكاب أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي، وتجنيد واستخدام الأطفال والشباب من عشائر الطوارق المحلية وأقرباء كوادر الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

٢٠ - ومنذ توقيع اتفاق واغادوغو الأولي في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، شارك أعضاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد في مشاريع تجميع تجريبية في منطقة كيدال.

باء - أنصار الدين

٢١ - أنصار الدين جماعة مسلحة يقودها إباد آغ غالي، أحد أبرز قادة الطوارق المتمردين في تسعينات القرن الماضي. وتهدف الجماعة إلى فرض الشريعة الإسلامية الصارمة في جميع أنحاء مالي. وفي الفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ارتكب أعضاء من أنصار الدين انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، والاعتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وقتل المدنيين، وتدمير مواقع مصنفة ضمن قائمة مواقع التراث العالمي. وقامت لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣، بإدراج حركة أنصار الدين في قائمة الكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، وذلك عملاً بالقرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢). وتلقّت جماعة أنصار الدين الدعم من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في قتالها للقوات المسلحة المالية، ولا سيما في الاستيلاء على مدينة أغيلهوك في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وتيساليت في ١٠ آذار/

مارس ٢٠١٢، وكيدال في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، وغاو في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، وتمبكتو في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتلقّت أنصار الدين أيضاً دعماً مالياً من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ولم تسجّل أي حادثة ارتكبت فيها جماعة أنصار الدين انتهاكات جسيمة ضد الأطفال منذ آذار/مارس ٢٠١٣.

جيم - المجلس الأعلى لوحدة أزواد

٢٢ - أنشأ أحد قادة الطوارق، وهو محمد آغ إنتالا، المجلس الأعلى لوحدة أزواد في أيار/مايو ٢٠١٣، ورفض المطالبة باستقلال شمال مالي ونادى بدعم الحوار السياسي لوضع حدّ للتراع. ووردت أنباء عن انضمام عناصر من جماعة أنصار الدين إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد، الذي شارك في عملية واغادوغو ووقع الاتفاق الأولي في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

دال - حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

٢٣ - أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا انشقاقها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعد صراع على القيادة، وأعلنت مسؤوليتها عن اختطاف ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني من مخيم اللاجئين الصحراويين في تندوف، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، تعايشت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ونظمت عملياتها في منطقة الساحل معه، وعلى وجه الخصوص في الاتجار بالمخدرات واحتجاز الرهائن. وأعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عن اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين، منهم قنصل الجزائر في غاو، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. واغتتمت فرصة انتفاضة حركات التمرد في شمال مالي في أوائل عام ٢٠١٢ لتستولي على مدينتي غاو وبوريم. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أدرجت لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في قائمتها لارتباطها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك عملاً بالفقرتين ١ و ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١).

٢٤ - وباعتبار حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا جزءاً من الجماعات المسلحة في شمال مالي قبل الهجوم العسكري الفرنسي الذي نفذ في إطار عملية سيرفال، أُفيد بأن حركة التوحيد والجهاد قد جنّدت أطفالاً واستخدمتهم وكانت مسؤولة عن ارتكاب أعمال اغتصاب وعنف جنسي. وبعد تدخل القوات الفرنسية، انسحبت حركة التوحيد والجهاد من المناطق الحضرية الرئيسية في شمال مالي إلى منطقة نائية جنوب أسونغو وميناكا.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، اندمج فصيل من حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مع مجموعة مختار بلمختار المعروفة باسم الموقعون بالدماء لإنشاء لواء المرابطين.

هاء - تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

٢٥ - أنشأ حسّان حطّاب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر عام ١٩٩٨ باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال. وكانت الجماعة قد انشقت عن الجماعة الإسلامية المسلحة، كبرى الجماعات في الجزائر وأكثرها تطرفاً حينئذٍ، وسُمّيت باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بعد اتحاد الجماعة بتنظيم القاعدة.

٢٦ - ويهدف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بقيادة الأمير أبو مصعب عبد الودود، إلى إنشاء دولة إسلامية في بلاد المغرب في جميع أنحاء شمال أفريقيا، وهو مقسّم إلى مناطق عدّة تسيطر على كل منها كتيبة. ويقع شمال مالي ضمن المنطقة الجنوبية، المعروفة أيضاً باسم منطقة الساحل.

٢٧ - وقدم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الدعم المالي واللوجستي إلى جماعة أنصار الدين ودعمها منذ معركة أغيلهوك في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى الهجوم على جنوب مالي في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بما في ذلك الاستيلاء على تيساليت في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢، وكيدال وغاو في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، وتمبكتو في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أنشأ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مكتباً مشتركاً في غاو.

٢٨ - وكان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد أُدرج أصلاً في القائمة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، عملاً بالفقرة ٨ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، باعتباره كياناً مرتبطاً بتنظيم القاعدة أو بأسامة بن لادن أو بحركة الطالبان لمشاركته في تمويل أعمال أو أنشطة يقوم بها تنظيم القاعدة أو معه أو باسمه أو بالنيابة عنه أو في التخطيط لها أو تيسير القيام بها أو الإعداد لها أو ارتكابها.

واو - الميليشيات الموالية للحكومة

٢٩ - في عام ٢٠١٢، تحرّكت ميليشيات الدفاع عن النفس لطرد الجماعات الإسلامية في منطقة موبتي سيفاري القريبة من الخط الفاصل بين المنطقة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة وتلك التي تسيطر عليها الحكومة.

٣٠ - وأقدم الميليشيات المذكورة أعلاه غاندا كوي ("أصحاب الأرض" بلغة السونغاي)، التي أنشئت عام ١٩٩٤، في خضمّ تمرد الطوارق الذي استمرّ في الشمال من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤. وتتألف هذه الميليشيا في غالبيتها من السونغاي، وتضمّ أيضاً جنوداً سابقين من الجيش المالي من أصول عرقية فُلانية، وكانت هذه الميليشيا مسؤولة عن هجمات ارتكبت بدوافع عنصرية ضد العرب والطوارق بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦. وأنشئت ميليشيا غاندا إيزو ("أبناء البلد" بلغة السونغاي) مؤخراً، لحماية السكان المنتمين إلى قبائل الفُلاني والسونغاي وبيلا من الانتهاكات التي يرتكبها الطوارق. وأنشئت أيضاً ميليشيا إضافية في آذار/مارس ٢٠١٢ باسم قوات تحرير الشمال ومقرها موبتي. وتلقت الأمم المتحدة ادعاءات بأن الميليشيات الموالية للحكومة جنّدت العديد من الأطفال ودرّبتهم خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٣١ - وحصلت الأمم المتحدة أيضاً على معلومات تفيد بأن ميليشيات غاندا كوي وغاندا إيزو وقوات تحرير الشمال تلقت مساعدة مادية من القوات المسلحة المالية. وأفيد بأن أعضاء قوات تحرير الشمال حصلوا على أسلحة لأغراض التدريب في موبتي، في حين أُفيد بأن النقيب أمادو هايا سانوغو قدّم الدعم لميليشيا غاندا إيزو، فيما قاد ميليشيا غاندا كوي محام بارز على صلة بالأجهزة الأمنية التابعة للمجلس العسكري.

زاي - قوات الدفاع والأمن المالية

٣٢ - في الفترة التي سبقت الأزمة، انتشر شعور بالسخط وشعور بالإهمال العام على نطاق واسع بين القوات المسلحة المالية. وحوّلت موارد كبيرة كانت مخصصة لجهود مكافحة التمرد في الشمال بسبب فساد كبار الموظفين، الأمر الذي أدّى إلى تراجع اللوجستيات وإضعاف الروح المعنوية وإلى حالات فرار من الخدمة.

٣٣ - وبعد وقوع الانقلاب، وفي سياق إعادة انتشار القوات المسلحة المالية في الشمال، يدعى بأن هذه الأخيرة ارتكبت تجاوزات خطيرة شملت أعمال نهب وقتل خارج نطاق القضاء وحالات اغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال

٣٤ - منذ بداية الأزمة، برزت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في شمال مالي، وظلّت صنيعة أطراف النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين كانت هذه الانتهاكات مفاجئة بوجه خاص عام ٢٠١٢، إلا أنها لم تستمرّ بالدرجة نفسها عام ٢٠١٣.

وفي ما يتعلق برصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها، تمة تحديات هامة لا تزال قائمة، من قبيل تعذر الوصول إلى العديد من المناطق في الشمال، وقلة عدد موظفي وحدة حماية الطفل في البعثة المتكاملة وغياب الجهات الفاعلة لحماية الطفل عن الميدان. وعلى الرغم من التحسن العام الذي طرأ على الحالة السياسية والأمنية عام ٢٠١٣، يظل الأطفال مجموعة ضعيفة معرضة للانتهاكات، لا سيما في الشمال.

٣٥ - وفي الفترة قيد الاستعراض، شملت أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا والحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة أنصار الدين، وبدرجة أقل، القوات المسلحة المالية والمليشيات الموالية للحكومة. وكانت غاو وكيدال وتمبكتو أكثر المناطق تضرراً. ووفقاً لمعلومات تحققت منها الأمم المتحدة، كانت معظم الانتهاكات المتكررة ضد الأطفال هي أعمال عنف جنسي وقتل وتشويه وتجنيد واستخدام، وهجمات على المدارس. واحتجز الأطفال أيضاً لارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة.

٣٦ - وعموماً، تطوّرت طبيعة الانتهاكات ونطاقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢، كانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد من ضمن الجهات الرئيسية المسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، فضلاً عن قتلهم وتشويههم وارتكاب أعمال عنف جنسي ضدهم. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ومع تهميش الحركة الوطنية لتحرير أزواد تدريجياً وتغيير التوازن العسكري لصالح جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، بدعم من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولا سيما في كيدال وتمبكتو وغاو، لم تعد الانتهاكات مرتبطة بالأعمال القتالية العسكرية فحسب، وإنما أيضاً بإنفاذ الشريعة.

٣٧ - وفي نهاية عام ٢٠١٢، وفي ظل احتمال نشر قوات دولية في شمال مالي، ازداد انشغال الجماعات المسلحة بالدفاع عن مكاسبها العسكرية، فزرعت الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة الأخرى وقامت بغير ذلك من الأعمال لصدّ الهجمات. وفي عام ٢٠١٣، انخفض عدد الانتهاكات الجسيمة المسجلة، ولكن القلق ظل قائماً، وبخاصة في ما يتعلق بانعدام الأمن في المناطق الشمالية، وحالات الاحتجاز، وفي ما يتعلق بتحديد هوية الأطفال المختندين وفصلهم وإعادة إدماجهم، بسبب صعوبة الوصول إليهم.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٣٨ - في المرفق الأول لتقرير المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ عن الأطفال والتراع المسلح (S/2013/245)، ذكرتُ تنظيم أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا من ضمن المسؤولين عن تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٣٩ - وتذكر التقارير أن جميع الجماعات المسلحة الناشطة في شمال مالي تستهدف الأطفال لأغراض التجنيد والاستخدام. وفي نهاية عام ٢٠١٢، قُدِّر مجموع قوام الجماعات المسلحة الناشطة في شمال مالي بقرابة ٣٠٠٠ مقاتل أساسي (S/2012/894، الفقرة ١٠).

٤٠ - وبينما لم يتضح عدد الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة في مالي، والذين قد يكونوا مرتبطين بها حالياً، تشير المعلومات المبكرة إلى أن مئات الأطفال، ولا سيما الفتيان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٥ سنة، قد جُنِدوا واستُخدموا من جانب تلك الجماعات.

٤١ - ويُدفع الأطفال للانضمام إلى الجماعات المسلحة للتغلب على الفقر أو بسبب انتماءهم العرقية. وذكر أن الأسر والأئمة وقادة المجتمعات المحلية لهم دور في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتقوم الجماعات المسلحة بتجنيد كثير من الأطفال الذين يرسلهم آباؤهم إلى المعلمين الدينيين المعروفين باسم "مارابو" أو إلى المدارس الإسلامية (انظر S/2013/245). وترد أنباء عن استخدام المدارس كأماكن لتلقي العقائد والتجنيد. وفي ظل الهزيمة التدريجية التي تتكبدها الجماعات المسلحة في شمال مالي، يعتقد أن معظم الأطفال قد عادوا تلقائياً إلى أسرهم. ولكن هناك عدد غير معروف من الأطفال قد يكونوا مرتبطين حتى الآن بالجماعات المسلحة.

٤٢ - وفي أوائل عام ٢٠١٢، أشارت التقارير إلى أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد تجند الأطفال وتستخدمهم على نطاق واسع، وأن أسر الطوارق تتطوع بأطفالها للحركة الوطنية لاستخدامهم في نقاط التفتيش، وللقيام بالدوريات، بل أيضاً للمشاركة في الأعمال القتالية. ولأن الحركة الوطنية لتحرير أزواد تفقد تدريجياً سيطرتها في الشمال، لصالح تنظيم أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، تحول ولاء بعض الأطفال، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى جماعة إباد آغ غالي، التي يقع مقرها في كيدال. وأفيد أن تنظيم أنصار الدين قام أيضاً بتجنيد أعداد جديدة من الأطفال بإغرائهم بعود الهدايا أو الدفعات المالية. وأفيد بأن تنظيم أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا استخدموا الأطفال للقيام بمهام مختلفة، إذ شوهوا الأطفال يحملون الأسلحة الآلية، ويعملون في نقاط التفتيش، ويقومون على إنفاذ قواعد الزي الإسلامي للمرأة، ويجرون عمليات تفتيش على المواد

المهربة. وتفيد الأنباء أن الأطفال الذين يجندهم تنظيم أنصار الدين هم أساسا من أصول عربية أو ينحدرون من جماعات الفلاني أو الطوارق.

٤٣ - ويُزعم أن حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا بدأت حملاتها للتجنيد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بين صفوف الأطفال والشباب في القرى الواقعة إلى الجنوب من غاو، بما في ذلك قرى واباريا وكوسي وتشيريسورو وكادجي وفافا وغوريفومبا وغابيرو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن ثلاثة مخيمات على الأقل يجري فيها تدريب الأطفال. وفي غاو، يزعم أن حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا دفعت ٢٥٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للأيتام و ٣٥٠.٠٠٠ فرنك للأطفال الذين لهم أسرة.

٤٤ - ووفقا للشهادات المباشرة التي حصلت عليها الأمم المتحدة، قامت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا أيضا باستخدام الأطفال على نطاق واسع في غاو ودوينتزا وبورم. والأطفال المرتبطون بحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا يكونون غالبا مسلحين ببنادق هجومية من طراز AK-47، ويقومون بدوريات أمنية و/أو يعملون في نقاط التفتيش الأمنية و/أو نقاط تحصيل الرسوم. ورأى الشهود أطفالا صغارا في سن العاشرة أو الحادية عشرة من العمر بين المرتبطين بهذه الجماعة الإسلامية، وذلك في أماكن منها مخيم سابق للدرك في تاؤوسا، بالقرب من بورم، وشاهدوهم أيضا يقفون في حراسة قاعدة أنشئت في مدرسة ثانوية سابقة في دوينتزا. وشوهد أطفال من الجماعات العرقية للطوارق والفلاني والبيلا والسونغاي بين المرتبطين بحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. وأفادت التقارير بأن الحركة جندت قسراً ١٥ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة في ميناكا، في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في كونا، الأمر الذي دفع الأسر إلى إرسال أطفالها إلى النيجر للحيلولة دون تجنيدهم.

٤٥ - وتم التحقق أيضا من تجنيد الأطفال وارتباطهم بحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في مقابلات أجريت مع الأطفال الذين سلمتهم القوات الفرنسية إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل. فعلى سبيل المثال، في ٩ آذار/مارس ٢٠١٣، أحال الجيش الفرنسي إلى اليونيسيف خمسة أطفال أسروا بين المقاتلين. وكان اثنان منهم مصابين بجروح شديدة، مما يشير إلى قيامهما بدور نشط في الأعمال العدائية.

٤٦ - ومثلما هو الحال بالنسبة لتنظيم أنصار الدين، يُجنّد الأطفال بإعطائهم وعودا بالدفعات المالية أو الهدايا. وأشار الشهود إلى أن الآباء في غاو دفع لهم شهرياً، حسب ما أوردته التقارير، ٥.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لإرسال أطفالهم

إلى مدرسة دينية أنشئت في بيت كان سابقاً لعمدة غاو، حيث يدرّب الأطفال على استخدام الأسلحة ويتلقون تعاليم الإسلام السياسي.

٤٧ - وعلى الرغم من أن العلاقة القيادية والتنفيذية بين تنظيمي أنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لا تزال غامضة، تفيد التقارير بأن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يقوم بتمويل استخدام أنصار الدين للأطفال ويقدم الدعم لذلك. ويجدر بالذكر أيضاً أن مقاتلي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا يتجنبون التعامل المباشر مع السكان المدنيين، ويعتمدون في الغالب على الكوادر المحلية وعلى الأطفال لإدارة إنفاذ قوانين الشريعة، ويعهدون إليهم بالتعامل المباشر مع السكان المدنيين.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٢، تلقت الأمم المتحدة أيضاً تقارير عن قيام الجماعات المسلحة الإسلامية بتجنيد الأطفال عبر الحدود في مخيمات اللاجئين في بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر.

٤٩ - وأفيد أيضاً بأن ميليشيات الدفاع الذاتي، التي تسعى إلى إبطال عملية الاستيلاء التدريجي للجماعات المسلحة الإسلامية على المناطق الشمالية، ولا سيما في منطقة موبتي - سيفاري التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة، قامت بتجنيد الأطفال واستخدامهم في أوائل عام ٢٠١٢. وأبلغ عن ارتباط الفتيان والفتيات على حد سواء بميليشيات غاندا كوي وغاندا إيزو وجبهة التحرير الوطني، الأمر الذي يثير القلق إزاء احتمال إدماج هذه الجماعات في قوات الأمن الوطني.

٥٠ - وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من وجود أطفال في صفوف الميليشيات المذكورة أعلاه، فقد وردتها تقارير موثوقة عن استمرار وجود الأطفال حتى نهاية عام ٢٠١٢ في صفوف جبهة التحرير الوطني وميليشيات غاندا إيزو.

٥١ - وتقوم القوات المسلحة المالية باحتجاز الأطفال الذين يؤسرون أثناء القتال، وتعرضهم في بعض الحالات للمعاملة السيئة. ولا يزال قيد الاحتجاز بعض الأطفال الذين أُلقي القبض عليهم لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. وترد بلاغات متفرقة عن حالات مزعومة لارتباط الأطفال بالقوات المسلحة، وقد اتخذت السلطات في مالي خطوات للعمل مع الأمم المتحدة من أجل القيام بتفتيش مشترك للتحقق من العمر.

٥٢ - وفي الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أبلغ عن وجود ٢٤ طفلاً في مرافق الاحتجاز في بامكو بدعوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة. ويحتجز الأطفال عادة في نفس مرافق الاحتجاز المستخدمة للبالغين، ولكن الأمم المتحدة تمكنت من الوصول إليهم وتعريفهم كقاصرين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بقي تسعة

أطفال قيد الاحتجاز في باماكو بتهم تتصل بالتزاع (ثلاثة منهم محتجزون في السجن المركزي، وصبيان آخرون في قسم الحراسة المشددة من السجن المركزي، وأربعة في معسكر الدرك رقم ١). وهناك ثلاثة أطفال آخريين في مركز العبور والرعاية الذي تدعمه اليونيسيف معرضون لخطر الإذانة بجرائم تتعلق بارتباطهم بالجماعات المسلحة، نظراً لتوجيه الاتهام لهم قبل التوقيع على البروتوكول المبرم بين حكومة مالي والأمم المتحدة بشأن تسريح وتسليم الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة.

٥٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، حددت الأمم المتحدة ١٢ طفلاً بين المعتقلين الذين تحتجزهم الحركة الوطنية لتحرير أزواد في سجن كيدال. وظلوا محتجزين منذ عدة أشهر. وخلال الزيارة نفسها، لاحظت الأمم المتحدة وجود أطفال بين جنود الحركة الوطنية لتحرير أزواد، يحافظون على أمن محيط السجن. ودعت الأمم المتحدة إلى إطلاق سراح هؤلاء الأطفال، وتم إلحاقهم مجدداً بأسرهم.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٥٤ - لا تزال المعلومات المتاحة عن قتل الأطفال وتشويههم خلال العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ محدودة للغاية. ولم تقم الحكومة ولا العاملين في المجال الإنساني بالتوثيق المنتظم لعدد الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح خلال النزاع. وعلى الرغم من ذلك، يزعم أن أطفالاً مرتبطين بجماعات مسلحة استخدموا دروعاً بشرية، ويقال بأن ذلك أدى إلى حالات قتل وتشويه للأطفال في القتال. ويستمر القلق أيضاً بشأن ارتكاب أعمال انتقامية بين المجموعات العرقية ضد الأطفال من الأصول العربية أو الطوارقية، ويشمل ذلك الأعمال الانتقامية التي ترتكبها القوات المسلحة الوطنية.

٥٥ - وتسببت المتفجرات من مخلفات الحرب في معظم الحوادث المسجلة. ففي الفترة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أكدت اليونيسيف وقوع ٩٩ ضحية بين صفوف المدنيين بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك مقتل ستة أطفال وإصابة ٥١ طفلاً آخر بجراح. وعلى سبيل المثال، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في تمبكتو، قتل صبيان عمرهما ٩ سنوات و ١٣ سنة، وتشوه آخر عمره ١٥ سنة بعد حادثة انفجار لمفجرات من مخلفات الحرب بالقرب من أحد المعسكرات.

٥٦ - ولم تقم الحركة الوطنية لتحرير أزواد ولا الجماعات المسلحة الإسلامية باستهداف الأطفال تحديداً وعلى نحو منهجي أثناء الحملة العسكرية في شمال مالي، ولم يحدث ذلك لاحقاً أثناء توطيد تنظيم أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا لسلطتهما في تمبكتو

وكيدال وغاو. ولكن خلال نهب مستودع تابع للجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي في غاو في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أطلقت الحركة الوطنية لتحرير أزواد النار على صبي فأردته قتيلاً. وفي حادث منفصل في نيافونكه، قامت عناصر من تنظيم أنصار الدين بإطلاق النار على فتاة وأصابتها بجراح، عند اندلاع احتجاج على سفينة كانت في طريقها من موبتي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ووردت إلى نيافونكه روايات عن قيام الجماعات المسلحة الإسلامية بضرب أطفال وجلدهم لاتهمهم بالاستحمام في النهر وهم عراة أو لاتهمهم بالتدخين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بقتل ثلاثة طلاب تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٤ سنة، لاحتجاجهم على قتل مدير مدرسة في غاو.

٥٧ - وأبلغ أيضاً عن وقوع حوادث متفرقة قامت فيها عناصر مسلحة مجهولة بتشويه الأطفال. ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، على سبيل المثال، قتل صبي عمره ست سنوات، وجرح صبي آخر يبلغ من العمر ١١ سنة، أثناء هجوم انتحاري على نقطة تفتيش تابعة لبعثة الأمم المتحدة في تيساليت. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُصيب صبي يبلغ من العمر ١٦ سنة بطلق ناري في ساقه عندما هاجم أفراد مجهولو الهوية نقطة تفتيش تابعة للحركة الوطنية لتحرير أزواد في قرية تالاهانداك بالقرب من كيدال. وأصيب الصبي بكسر مضاعف في ساقه. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض ثلاثة مدنيين من بينهم طفلان، كانوا يرفعون الماعز بالقرب من غواتي، على بعد ١٧ كيلومترا من نيافونكه، لهجوم من مسلحين مجهولي الهوية. وأفيد بأن المسلحين أطلقوا النار في الحادثة نفسها على طفل عمره ١٤ سنة، فأردوه قتيلاً.

جيم - الاغتصاب والعنف الجنسي

٥٨ - طوال عام ٢٠١٢، أفادت التقارير بأن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الذي ترتكبه الجماعات المسلحة كان منهجياً وواسع النطاق في شمال مالي. وورد إلى الأمم المتحدة العديد من الادعاءات باغتصاب فتيات، في كثير من الأحيان من قبل العديد من الرجال. وقد ارتكب العنف الجنسي في سياق عمليات اختطاف بغرض الاسترقاق الجنسي و/أو الزواج بالإكراه. وفي كثير من الأحيان، كان الضحايا يعدن إلى أسرهن في وقت لاحق مع دفع "تعويض" إلى آبائهن. وفي عام ٢٠١٢، أُبلغ عن ٢١١ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني (بما في ذلك الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج بالإكراه والعنف الجنسي في أماكن الاحتجاز والاعتصاب الجماعي) ارتكبتها الأطراف المسلحة. بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقد استخدمت هذه الجماعات العنف الجنسي

وسيلة من وسائل الحرب لإذلال المجتمعات المحلية وبث الخوف فيها والسيطرة عليها. وعلى هذا الأساس أوردت في عام ٢٠١٣ أسماء حركة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا ضمن مرتكبي العنف الجنسي في مرفقات تقريره السنوي المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2013/245)، وتقريره المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ عن العنف الجنسي في حالات التزاع (S/2013/149).

٥٩ - وفي إحدى الحالات، قامت عناصر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد فيما ادّعى بأخذ شقيقتين من قبيلة سونغاي، تبلغان من العمر ١٤ و ١٦ سنة، قسرا من منزلهما في غاو وقام عدة رجال باغتصابهما طوال الليل. وفي غاو أيضا، قام أربعة عناصر من حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، باختطاف فتاة من قبيلة بيلا واغتصابها وتهديد والدها عندما حاول إنقاذ بناته.

٦٠ - وتشير المعلومات التي جمعتها المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني التابعة لمجموعة الحماية في مالي إلى أنه سجلت ١٠٦ حالات للعنف الجنسي ضد الأطفال، من مجموع ٦٢٠ حالة للعنف الجنسي، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في المناطق المتضررة من التزاع و/أو المناطق التي يوجد فيها سكان مشردون. ويتنمي عدد كبير من هؤلاء الضحايا إلى منطقتي غاو وتمبكتو. وفي عام ٢٠١٣، وصلت الجهات الفاعلة المعنية بالحماية إلى ٢٧٦ ضحية من ضحايا الاغتصاب من خلال تقديم خدمات أساسية لإنقاذ الأرواح. وأفادت المعلومات أن أكثر من ثلث حالات الاغتصاب الـ ٢٧٦ المبلغ عنها قد ارتكبتها أكثر من شخص. ومن هذه الحالات، ارتكبت ٦٨ حادثة (٢٥ في المائة) ضد أطفال تتراوح أعمارهم من سنتين إلى ١٧ سنة.

٦١ - ويعرّف قانون العقوبات لمالي (٢٠٠١) الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال بوصفها جرائم، وبوصفها جرائم حرب إذا ارتكبت أثناء التزاع. وفي حين أصدرت حكومة مالي تكليفا صريحا للسلطات القضائية بإعطاء الأولوية لقضايا العنف الجنسي، فقد أسفرت محدودية الموارد، والعقبات التي تحول دون اللجوء للقضاء، والتوجهات الاجتماعية عن اقتصار عدد الذين لجؤوا إلى الإجراءات القانونية من ضحايا العنف الجنسي المتصل بالتزاعات على سبعة أشخاص، بمن فيهم أربعة أطفال. ومن هذه الحالات، كانت هناك محاكمة تتعلق باغتصاب فتاة من قبل أحد جنود القوات المسلحة المالية يجري نظرها في المحكمة العسكرية وقت إعداد هذا التقرير. وتواجه الفتيات والنساء عقبات كبيرة تحول دون لجوئهن للعدالة، ولا يلجأ إلى المحاكم منهن سوى عدد محدود. ويدفع

الخوف من الانتقام أو الرفض عددا كبيرا من الضحايا وأسرهن إلى قبول ترصيات بديلة، مثل التعويضات النقدية أو في صورة ماشية أو غير ذلك من السلع المادية.

٦٢ - ولا تزال مخاطر العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال مرتفعة نظرا لوجود قوات مسلحة وجهات فاعلة من غير الدول واستمرار انعدام الأمن في الشمال وضعف هياكل المجتمعات المحلية ونظم الحماية والرعاية، وكذلك تشرّد السكان.

٦٣ - ولا يزال انعدام الأمن، وكذلك عدم موثوقية نظم الاتصالات وضعف الهياكل الأساسية للنقل، يعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين ويحد من قدرة الضحايا على الحصول على الخدمات. ومع عدم انتشار الشركاء العاملين في منع العنف الجنسي المتصل بالتزاعات والاستجابة له إلا بصورة جزئية في المناطق المتضررة من النزاعات، يظل الدعم المقدم لضحايا العنف الجنسي محدودا. ويرجع ذلك أيضاً إلى عدم وجود برامج مجتمعية للرعاية تمولها الحكومة. وإضافةً إلى ذلك، فإن عددا محدودا فقط من الجهات الفاعلة الإنسانية هو الذي يملك الخبرة التقنية والموارد اللازمة لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات لضحايا الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي.

٦٤ - وفي وقت إعداد هذا التقرير كان هناك ٢١ مركزا لتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي والقانوني والطبي، تدير الحكومة سبعة منها، بما في ذلك دعم الرعاية الانتقالية المؤقتة، للسماح بتقديم مساعدة متعددة القطاعات لحالات العنف الجنسي. وقد أتيحت مجموعات دعم لضحايا العنف الجنسي في جميع مناطق كايس وسيغو وبامكو وموبتي وغاو وتمبكتو وسيكاسو وكوليكورو وكيدال.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٦٥ - تأثرت إمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية في مالي بشدة بسبب الأزمة. فخلال عام ٢٠١٢، تعرض غالبية الأطفال الذين بقوا في شمال مالي إلى انتهاك حقهم في التعليم نتيجة وقوع أضرار مادية على المنشآت والمعدات المدرسية، وهروب المدرسين من الشمال، وتأثير الجماعات المسلحة الإسلامية على سير العملية التعليمية.

٦٦ - وكان عدد طلاب المدارس في المناطق المتضررة من النزاع قبل الأزمة يقدر بنحو ٦٩٠ ٢٥٢ طالبا. وفي ذروة الصراع، وفي أعقاب التدخل العسكري الذي قادته فرنسا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تأثر الوصول إلى المرافق التعليمية بشدة مع الإغلاق القسري لما مجموعه ٤١٨ ١ مدرسة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وسيغو وموبتي. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من الأطفال في عمر الدراسة الذين كانوا يتلقون

تعلّما قبل الأزمة في المناطق الشمالية الثلاث في البلد لم يذهبوا إلى المدارس في عام ٢٠١٢ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣. وأشارت تقديرات المجموعة المعنية بالتعليم في مالي في عام ٢٠١٢ إلى أن ٨٥ في المائة من المعلمين فروا من الشمال إلى بلدان مجاورة أو إلى مناطقهم الأصلية في الجنوب.

٦٧ - وأفادت التقارير أن ما مجموعه ٢٠٠ مدرسة تعرضت للنهب أو ألحقت بها أضرار أو وقعت بها تفجيرات أو استخدمت لأغراض عسكرية أو لوثت بذخائر غير منفجرة. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢، تعرض ما لا يقل عن ١١٥ مدرسة في مناطق كيدال وتمبكتو وغاو وموبي للهجوم أو السطو أو النهب من قبل الجماعات المسلحة. وأفادت التقارير أن الضربات الجوية الفرنسية ألحقت أضرارا بعدة مدارس، بما في ذلك أكاديمية التعليم في دوينتزا، كانت تستخدمهما الجماعات المسلحة الإسلامية كقاعدة عسكرية.

٦٨ - وفي حين أفادت التقارير بوقوع حوادث استخدام عسكري للمدارس حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فقد أخلت غالبية المدارس بعد التدخل العسكري الفرنسي. إلا أن التقارير أفادت أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد كانت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لا تزال تستخدم مدرسة الطاهر آف إيلي في كيدال. وأقام ٣٠ عنصرا من الحركة موقعا عسكريا داخل المدرسة وتستخدم الحركة في الوقت الراهن مبنيين في المدرسة ومخزن المدرسة. واستخدمت حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا عشرين مدرسة لأغراض عسكرية في مناطق تمبكتو وغاو وكيدال؛ وقد حُررت هذه المدارس بعد تدخل قادة المجتمعات المحلية في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي جنوب البلد، تم التحقق من أن عناصر تابعة لإحدى مجموعات الدفاع عن النفس استخدمت ١٤ مدرسة لأغراض عسكرية في منطقة موبيتي خلال نفس الفترة. وقد أخلت المدارس عقب الجهود الدعوية التي بذلتها الأمم المتحدة وشركاؤها.

٦٩ - وأفادت التقارير أن الجماعات المسلحة تدخلت في سير العملية التعليمية بالمدارس، مطالبة بأن يدرّس تفسيرها للشريعة الإسلامية في المدارس في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وشمال موبيتي. وحظرت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين تدريس المواد التي يُنظر إليها على أنها "غريبة"، بما في ذلك اللغة الإنكليزية والفلسفة، وكذلك التثقيف الجنسي. وفرضت الجماعات المسلحة أيضا فصل البنين عن البنات، وطالبت بأن ترتدي البنات الحجاب. وقد أدى هذا التدخل، إلى جانب استخدام المدارس أماكن للتجنيد وغرس المعتقدات، إلى الإضرار بشدة بإمكانية وصول الأطفال، لا سيما البنات، إلى مرافق التعليم.

٧٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شهدت المناطق الأكثر تضررا من النزاع (غاو وكيدال وتمبكتو) عودة ٤٢٥ ١٤٧ طالبا، مع إعادة فتح ٧٦٩ مدرسة من مجموع ١ ١٦١ مدرسة (٦٨ في المائة). إلا أن انعدام الأمن لا يزال يفرض إغلاق المدارس في عدد كبير من المناطق. وفي ذلك الشهر، أعيد فتح ما نسبته ٥ في المائة فقط من المدارس في منطقة كيدال، في حين اقتصرت نسبة المدارس العاملة في ميناكا بمنطقة غاو على ٣٧ في المائة من مجموع مدارس المنطقة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغت نسبة المدارس التي ظلت مغلقة ٢٤ في المائة.

٧١ - وتشير البيانات الحكومية الرسمية إلى أنه من إجمالي المنشآت الصحية في مالي، وعددها ١ ٥٨١ منشأة، دُمّرت أثناء النزاع ٢٩ منشأة بالكامل ودُمّرت ٢٢٦ منشأة جزئيا. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ظلت هناك ٨٨ منشأة صحية معطلة، بينما كانت ١٨٥ منشأة تعمل بشكل جزئي فقط. وحدثت معظم الأضرار أثناء النزاع المسلح الذي وقع في أوائل عام ٢٠١٢، مع ورود تقارير أفادت بتعذر العمل في ما يقرب من نصف المرافق الصحية في المناطق الشمالية الثلاث نتيجة وقوع أضرار مادية أو نهب المعدات أو نزوح العاملين الصحيين.

٧٢ - وانتهت دراسة استقصائية لتحديد مدى توافر الموارد الصحية أجرتها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية في الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى أن خدمات التطعيم والخدمات المخصصة لإدارة حالات سوء التغذية الحاد تأثرت بشدة بالأزمة الإنسانية في مالي. ولوحظ ذلك بوجه خاص في الجزء الشمالي من البلد، في سياق تدمير البنية التحتية الصحية وهجرة العاملين الصحيين بسبب انعدام الأمن.

٧٣ - وترتبت على هشاشة حالة الخدمات المذكورة أعلاه نتائج خطيرة بالنسبة لصحة الأطفال والنساء الأكثر ضعفا، مثل تفشي أمراض الحصبة والملاريا والكوليرا على مدى العامين الماضيين. ولا يزال نقص العمالة الماهرة ووجود عجز كبير في المعدات الطبية والجوانب اللوجستية والهياكل الأساسية يؤثر على عمل مرافق الرعاية الصحية.

هاء - منع وصول المساعدات الإنسانية

٧٤ - حتى النصف الأول من عام ٢٠١٣، كانت هناك قيود شديدة على إمكانية حصول الأطفال على المساعدة الإنسانية في الشمال نتيجة للأعمال العدائية والعمليات العسكرية وغياب مقدمي الخدمات. وتضرر ما يقرب من ٨٧٣ ٠٠٠ طفل من مجموع السكان البالغ ١,٥ مليون شخص في الشمال من عدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إليهم.

وفي أعقاب عملية سيرفال وحتى منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣، في حين واصلت معظم المنظمات غير الحكومية الموجودة في الشمال أنشطتها، توقفت الحركة خارج المدن الرئيسية. وفي الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣، لم تكن المطارات الشمالية (تمبكتو وغاو وكيدال) متاحة للرحلات الجوية المدنية. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن المنظمات غير الحكومية، غير الموجودة بالفعل في الشمال، من الوصول إلى تمبكتو أو غاو بسبب استمرار الأعمال العدائية والقيود على الحركة. وقامت إحدى نقاط التفتيش التابعة للقوات المسلحة المالية في منطقة كونا بمنع أي حركات باتجاه الشمال ومنع استخدام الطريقين الرابطين بين موبتي وتمبكتو وبين موبتي وغاو (من كونا) حتى منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣.

٧٥ - وأسهم استئناف رحلات المساعدات الإنسانية الجوية المتجهة إلى تمبكتو في شباط/فبراير ٢٠١٣، وإلى غاو في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وإلى كيدال في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الشمالية. ولكن نتيجة لشدة تقلب الحالة الأمنية السائدة في منطقة كيدال، يظل الوصول بطريقة عادية إلى هذه المنطقة صعباً.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من حالة واحدة لهجوم وقع على جهات فاعلة إنسانية احتُطفت خلاله مركبة للمساعدات الإنسانية في ميناكا في آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي حين كان العدد الكلي للهجمات المباشرة على الجهات الفاعلة الإنسانية محدوداً، لا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن مخاطر وقوع هجمات في المناطق الشمالية، لا سيما في ضوء قيام جماعات مسلحة مؤخراً باستهداف القوات المسلحة المالية والقوات الفرنسية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

رابعاً - الدعوة لدى أطراف النزاع والتحاوّر معها

٧٧ - ما برحت الأمم المتحدة تعمل مع الحكومة والشركاء الوطنيين والدوليين من أجل حماية الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة وإخلاء سبيلهم. ويواصل كل من ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ليلي الزروقي، وممثلي الخاص لمالي، ألبرت كوندرز، والبعثة واليونيسيف الدعوة إلى حماية الأطفال المعرضين للخطر، وبخاصة إلى إخلاء سبيل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وجمع شملهم بأسرهم.

٧٨ - ففي تموز/يوليه ٢٠١٣، دعت الأمم المتحدة الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى إخلاء سبيل الأطفال الذين تحتجزهم في كيدال. ونتيجة لذلك، نُقل ثلاثة أطفال إلى باماكو حيث

تلقوا الرعاية المؤقتة في مراكز عبور. وسلمت الحركة مباشرة إلى شيوخ القبائل العربية ثلاثة أطفال من أصل عربي. وفي أيلول/سبتمبر، قررت الحركة إخلاء سبيل جميع المحتجزين لديها (زهراء ٣٠ محتجزاً)، بمن فيهم الأطفال الخمسة المتبقون. وأُلق هؤلاء الأطفال بأسرهم في غاو بعد إخلاء سبيلهم.

٧٩ - وباستثناء هاتين المناسبتين، لم يُستَهل بعد حوار منظم مع الحركة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، عُقدت مناقشة أولية في كيدال مع قادة الحركة والأطراف الفاعلة في مجال حماية الطفل بهدف توعيتهم بأهمية منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ووضع حد لها.

٨٠ - أما فيما يخص التدابير التي اتخذتها الحكومة في إثر أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، ففي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، وقّع وزير العدل ووزيرة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة والطفل ووزير الدفاع ووزير الإدارة الإقليمية ووزير الأمن الداخلي والحماية المدنية تعميماً وزارياً بشأن حماية الأطفال ومنع تجنيدهم وإلحاق الأطفال الذين أخلت القوات والجماعات المسلحة سبيلهم بأسرهم. وأشار التعميم إلى التزام الجيش والسياسيين والسلطات الإدارية والقيادات الأهلية بحماية هؤلاء الأطفال.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، وقعت الحكومة والأمم المتحدة، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، على بروتوكول بشأن إخلاء سبيل الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتسليمهم. ويشدد البروتوكول على أن الحكومة مسؤولة عن تسليم هؤلاء الأطفال إما لوكالاتها المكلفة بحماية الطفل أو لليونيسيف في غضون ٤٨ ساعة من إخلاء سبيلهم.

٨٢ - وعقب التوقيع على البروتوكول المذكور أعلاه، نُقل ١٤ صبياً إلى مركزي عبور تابعين لليونيسيف وإلى مراكز رعاية في باماكو. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أُلق خمسة من أولئك الأطفال بأسرهم ولكنهم ما زالوا بانتظار الرسائل التي تؤكد إسقاط التهم الموجهة إليهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أُحلي سبيل صبيين ذكراً أهما ما زالوا طفلين ولكن السلطات صنفتهم باعتبارهما بالغين.

٨٣ - وردا على مزاعم قيام القوات المسلحة المالية بتجنيد أطفال واستخدامهم، طلبت البعثة وحصلت على إذن من الحكومة لإجراء فرز لأفراد القوات المسلحة المالية والتحقق من أعمارهم، بالتعاون مع اليونيسيف والسلطات المالية. ولكن، على الصعيد الهيكلي، فإن صعوبة الحصول على وثائق السجل المدني وقلة عدد المسجلين فيه، وهما أمران فاقمتهما الأزمة، يوجدان مخاطر إضافية في مجال الحماية ويعرقلان حصول الأطفال على المساعدة والخدمات، ولا سيما في شمال البلد. وبالمثل، فإن عدم وجود استراتيجية في مجال نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يعقد عملية تحديد هوية الأطفال الذين قد يكونوا مرتبطين حالياً بالجماعات المسلحة.

٨٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوزارات يعني بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. وتشمل أهداف الفريق منع تجنيد الأطفال واستخدامهم من خلال تنظيم حملات إعلامية وإيفاد بعثات تحقق مشتركة مع الشركاء الدوليين للتثبت من وجود أطفال في مليشيات الدفاع عن النفس. وكان الفريق يؤدي مهامه حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٢، ولكنه لم يعقد أي اجتماعات خلال عام ٢٠١٣.

خامساً - منع تجنيد الأطفال والاستجابة المقدمة لمساعدة الأطفال المتضررين من النزاع

٨٥ - عند إنشاء البعثة المتكاملة التي دُمجت فيها الوحدات العسكرية التابعة لقوة الدعم الدولية، التي تضم ٢٠٠٠ جندي تابع للجيش الوطني التشادي، أثّرت شواغل لأن الجيش التشادي مدرج في المرفق الأول لتقرير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2013/245) لقيامه بتجنيد أطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. وفي عام ٢٠١١، وقّعت تشاد، المدرجة في المرفق منذ عام ٢٠٠٩، خطة عمل مع الأمم المتحدة. وحتى عام ٢٠١٣، لم تنفذ تلك الخطة إلا جزئياً بسبب محدودية القدرات والموارد.

٨٦ - وأحدثت فرصة إدماج تشاد ضمن البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، مع تطبيق سياسة الأمم المتحدة لفحص سوابق انتهاكات حقوق الإنسان، زحماً سياسياً كبيراً للتعجيل بتنفيذ خطة العمل المذكورة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسيف بعثة مشتركة إلى تشاد في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، أفضت إلى وضع خريطة طريق تتألف من ١٠ نقاط لتنفيذ خطة العمل بالتعاون مع السلطات التشادية. وفي إثر ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، سافر المستشار العسكري لإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة إلى تشاد لتقديم مزيد من المساعدة إلى السلطات العسكرية التشادية في تحديد طرائق تنفيذ خطة العمل.

٨٧ - وفي الوقت نفسه، أجرت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل دورة لتوعية أفراد الوحدة التشادية المنتشرة في تيساليت وفحص سوابقهم استعداداً لنقل الصلاحيات من بعثة الدعم الدولية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي وقت كتابة هذا

التقرير، كان تنفيذ خريطة الطريق المؤلفة من ١٠ نقاط يسير على قدم وساق، والعمل جارٍ في تنفيذ جميع التدابير، ولكنه ما زال يتطلب بذل جهود دؤوبة في الأجل البعيد.

٨٨ - وفيما يتعلق بالاستجابة المقدمة عن طريق برامج مساعدة الأطفال المعرضين للخطر في مالي، فإن اليونيسيف تعطي الأولوية للمساعدة المقدمة لمنع تجنيد الأطفال وحمايتهم من العنف. وتفيد التقارير الواردة إلى اليونيسيف من شركائها من المنظمات غير الحكومية بأن الكثير من الأطفال قد عادوا إلى أسرهم من تلقاء أنفسهم بعد أن كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة إما لأنهم لا يريدون جذب الانتباه إليهم أو التعرض لانتقادات لارتباطهم بجماعات مسلحة.

٨٩ - وطوال عام ٢٠١٣، واصلت اليونيسيف أنشطة الدعوة وتقديم الخدمات عن طريق شركائها المنفذين، كما دعمت تشغيل مركزي عبور ورعاية لإيواء الأطفال الذي أخلت سيولهم الجماعات المسلحة. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، مرّ بهذين المركزين ٢٨ طفلاً كانوا جميعهم من الصبيان. وحتى الآن، ألحق ١٥ صبياً بأسرهم وما زال هناك ١٢ صبياً في هذه المراكز.

٩٠ - وتعمل اليونيسيف، بالتعاون الوثيق مع وزارة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة والطفل، لتعزيز الآليات المجتمعية التي تركز على أنشطة الوقاية والاستجابة لفائدة الأطفال المعرضين للخطر، بمن فيهم الأطفال الذين سرحوا أنفسهم وأولئك المعرضين لخطر التجنيد أو إعادة التجنيد أو العنف. وطوال عام ٢٠١٣، واصلت اليونيسيف والإدارة الوطنية أنشطة الدعوة وتقديم الخدمات لدعم الأطفال الأشد عرضة للخطر، بمن فيهم من كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة.

٩١ - أما فيما يتعلق بحصول الأطفال المتضررين من النزاع على التعليم، فإن مجموعة التعليم تقدم الدعم إلى السلطات الوطنية، ولا سيما في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وموبتي، بما يشمل تسهيل عودة ١٤٧ ٠٠٠ طفل تقريبا إلى المدارس. ويمثل هذا العدد أكثر من ثلثي الأطفال الذين تضرروا من النزاع، البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ طفل. ومكّنت مجموعة التعليم أيضا من توزيع ١٢٢ ٠٠٠ مجموعة أدوات مدرسية، وتدريب ٥ ٠٩٢ معلما في مجال الدعم النفسي الاجتماعي و ٧٥٠ معلما في مجال الترويج لثقافة السلام، وتوفير ٢٠ خيمة. وفي السنة الدراسية ٢٠١٣/٢٠١٤، أسهمت برامج التغذية المدرسية التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي في تشجيع أكثر من ١١١ ٠٠٠ طفل في ٥٧٦ مدرسة في غاو وتمبكتو على المواظبة على الدراسة.

٩٢ - وتنفيذ اليونيسيف، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، برنامجا معجلا للتوعية بمخاطر الألغام للحيولة دون وقوع الحوادث والتخفيف من حدة أثر مخلفات الحرب من المتفجرات على الأطفال. وتركز أنشطة البرنامج على المناطق المعروفة بأن ألغامها زرعت فيها أو التي أجرت فيها أفرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاؤها عمليات لإزالة الألغام. وقد استفاد من أنشطة التوعية بمخاطر الألغام ١٤١ ٠٤٤ شخصا، بينما تلقى ٥٢٥ فردا من الحكومة والمجتمع المدني وشركاء التنفيذ تدريبا على أنشطة التوعية بمخاطر الألغام.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٩٣ - أحث جميع الأطراف في مالي على وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال فوراً، وأدعو الجماعات المسلحة إلى إخلاء سبيل جميع الأطفال المجندين في صفوفها والتقيّد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والامتنثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح.

٩٤ - وأحث أيضا جميع الأطراف في مالي على ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني وصولاً آمناً إلى السكان المتضررين من التزاع، وتوفير المساعدة الإنسانية اللازمة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

٩٥ - وأشيد بالتزام حكومة مالي وبما تبذله من جهود من أجل حماية الأطفال. وأرحب على وجه الخصوص بالتعميم الوزاري الذي اعتمده حكومة مالي بشأن منع تجنيد الأطفال وحمايتهم وإحراق الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة بأسرهم، كما أرحب بالبروتوكول الذي وقعته بشأن تسليم الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة. وأشجع حكومة مالي على الوفاء بتعهداتها ومواصلة العمل مع الأمم المتحدة في هذا الصدد من أجل ضمان حماية الأطفال المتضررين من التزاع المسلح.

٩٦ - وأشجع سلطات مالي والشركاء الدوليين على ضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال المتضررين من التزاع المسلح وحماية حقوقهم في جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي استراتيجيات إصلاح القطاع الأمني.

٩٧ - ويساورني القلق إزاء احتجاز الأطفال، وأشجع حكومة مالي على العمل مع الأمم المتحدة لإنشاء آلية مشتركة لاستعراض قضايا القُصّر المحتجزين بناء على تمهت تتعلق بالتزاع المسلح وارتباطهم بجماعات مسلحة.

٩٨ - وأشجع قوات الدفاع والأمن المالية على وضع إجراءات تجنب وتدابير للتحقق من سن المرشحين لكفالة عدم تجنيد أطفال في قواتهما، وذلك بدعم من فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة والشركاء الدوليين المعنيين.

٩٩ - ولا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها من الجهات الإنسانية يشعرون بالقلق إزاء استمرار حدوث العنف الجنسي. وينبغي أن يظل من أولويات الشركاء الدوليين ضمان تقديم الرعاية المناسبة في الوقت المناسب للأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي بتحسين التغطية الجغرافية وجودة الرعاية في المناطق الأكثر تعرضا للخطر. وأشجع الحكومة أيضا على مضاعفة ما تبذله من جهود لمنع العنف الجنسي والتصدي له، بما يشمل إخضاع مرتكبي هذه الجرائم للمساءلة. والأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها، ملتزمة بتعزيز الجهود المبذولة دعما للحكومة، بما في ذلك تيسير تقديم الخدمات إلى الضحايا.

المرفق

